

بحضور ورعاية رئيس الوزراء:

إطلاق برنامج دعم الاستثمار في المناطق الصناعية بقيمة 9 ملايين يورو بدعم من الاتحاد الأوروبي

* مصطفى: كل منشأة تواصل الإنتاج وكل عامل يثابر رغم الظروف هو شريك في حماية الكرامة الوطنية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي
* الحكومة تواصل جهودها لترسيخ بيئة داعمة للإنتاج عبر تطوير الأطر التشريعية وحماية المنتج الوطني وتعزيز معايير الجودة والتنافسية

المدينة الصناعية. ويتوقع أن يسهم البرنامج في تعزيز قدرة الهيئة على تطوير وإدارة المناطق الصناعية بكفاءة، ودعم الشركات الصناعية في تبني التقنيات الحديثة، وتوسيع أنشطتها الإنتاجية، بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية.

كما جرى عرض قصة نجاح لإحدى الشركات المستفيدة ضمن الجولة الثانية من البرنامج، وهي شركة «اليسون» للصناعات الدوائية، التي تستثمر في مدينة أريحا الصناعية الزراعية، حيث أشاد رئيس مجلس إدارتها محمد حمدان، بالدعم الذي يقدمه البرنامج لاستثماراتهم في

للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية خالد العملة، عرضاً تفصيلياً حول البرنامج، استعرض فيه أهدافه ومكوناته وآليات تنفيذه، والدور المتوقع له في تطوير المناطق الصناعية في فلسطين، وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات النوعية.

التحديات، إضافة إلى إسهامه في توفير فرص عمل جديدة لأبناء شعبنا. وأضاف مصطفى: «نؤمن بأن الصمود الاقتصادي هو ركيزة أساسية في معركتنا الوطنية، فكل منشأة تواصل الإنتاج، وكل عامل يثابر رغم الظروف، هو شريك في حماية الكرامة الوطنية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. ومن هنا، تواصل الحكومة جهودها لترسيخ بيئة داعمة للإنتاج، عبر تطوير الأطر التشريعية، وحماية المنتج الوطني، وتعزيز معايير الجودة والتنافسية». من جهته، شدد وزير الصناعة عرفات عصفور على الدور المحوري للمدن الصناعية بوصفها حواضن سيادية للاقتصاد، قائلاً: إن «المدن الصناعية ليست مجرد مساحات جغرافية، بل تمثل ركيزة أساسية في خطتنا الاستراتيجية لتعزيز الإنتاج الوطني والانفكاك عن التبعية الاقتصادية».

بدوره، أكد نائب ممثل الاتحاد الأوروبي جيمس ريتزو التزام الاتحاد بدعم الحكومة الفلسطينية، مشيراً إلى أن البرنامج يعكس عمق الشراكة المستمرة في دعم التنمية الصناعية، وتمكين القطاع الخاص، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة. وخلال حفل الإطلاق، قدم الرئيس التنفيذي

رام الله- الحياة الجديدة- أطلقت الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية أمس الخميس، برعاية وحضور رئيس الوزراء محمد مصطفى برنامج حوافز المدن الصناعية، وذلك في مقر رئاسة الوزراء برام الله.

ويأتي إطلاق البرنامج بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يساهم بتمويل يُقدَّر بنحو 9 ملايين يورو، في إطار دعم جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار داخل المدن والمناطق الصناعية في مختلف محافظات الوطن، وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة.

ويهدف البرنامج إلى تقديم حوافز مالية وغير مالية للشركات الراغبة في الانتقال إلى المناطق الصناعية أو التوسع فيها، بما يساهم في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وخلق فرص عمل جديدة، إلى جانب دعم الصادرات وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي.

وفي كلمته، أكد رئيس الوزراء أهمية البرنامج، واصفاً إياه بأنه خطوة استراتيجية لتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو الصناعي والاقتصادي، ودعم توجه الحكومة نحو التنمية المستدامة، وتعزيز صمود الصناعة الوطنية في مواجهة

الخليي وأبو عون تبحثان تطوير منظومة الاستجابة الوطنية للعنف ضد المرأة

فاعلية، إلى جانب دعم جهود المناصرة الدولية وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات. من جانبها، أكدت أبو عون أن تطوير نظام مراكز الحماية يمثل أولوية وطنية، ويجري العمل عليه بشكل تشاركي مع الوزارات ذات العلاقة لضمان وضوح الأدوار وتكاملها.

واستعرضت أبو عون جهود تطوير نظام مراكز الحماية باعتباره أحد المحاور الأساسية في منظومة الاستجابة الوطنية للعنف، موضحة أن العمل يتركز على تحسين مراكز الإيواء ورفع جاهزيتها وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات آمنة ومتكاملة للنساء والفتيات.

كما أشارت إلى تطوير خدمات المشاهدة بما يراعي المصلحة الفضلى للأطفال، من خلال بدل الجهود لتوفير بيئات ملائمة لذلك، والتوسع التدريجي في هذه الخدمات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يساهم في تقليل الآثار النفسية على الأطفال وتحسين جودة الاستجابة.

وعقد اللقاء في مقر وزارة شؤون المرأة برام لله، بحضور الطواقم الفنية من الوزارتين، ووكيلة وزارة شؤون المرأة بثينة سالم، والوكيل المساعد لرعاية والحماية الأسرية في وزارة التنمية الاجتماعية أكرم الحافي.

رام الله- الحياة الجديدة- بحثت وزيرة شؤون المرأة منى الخليي مع وزيرة التنمية الاجتماعية سماح أبو عون، أمس الخميس، تعزيز العمل في قضايا حماية النساء، وعلى رأسها نظام مراكز الحماية وتطوير منظومة الاستجابة الوطنية للعنف.

واستعرضت الخليي الجهود التي بذلت في إطار اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، حيث جرى تنظيم وتوحيد الملفات الوطنية المرتبطة بالحماية، بما يشمل نظام التحويل الوطني، والمرصد الوطني للعنف ضد المرأة، وآليات التعامل مع الحالات الخطرة، وسياقات الضغط والمناصرة، بما أسهم في تعزيز تكامل الجهود بين المؤسسات المنضوية تحت اللجنة. وأكدت استمرار الجهود في تعزيز المناصرة الدولية وتوثيق الانتهاكات بالتعاون مع الشركاء، بما يساهم في دعم المساءلة ومواجهة الإفلات من العقاب، وتعزيز حضور قضايا المرأة الفلسطينية في المحافل الدولية.

كما أكدت الخليي أن المرصد الوطني للعنف يمثل خطوة نوعية في تطوير منظومة الحماية الوطنية، كونه سيوفر بيانات دقيقة ومؤشرات تساعد في فهم أنماط العنف وتوجيه التدخلات بشكل أكثر

رئيس سلطة جودة البيئة يبحث مع السفير الهولندي سبل تعزيز التعاون الثنائي

أبرزها إدارة النفايات الصلبة والخطرة وقضية تهريب النفايات الإسرائيلية بما فيها النفايات الخطرة ونفايات الهدم والإنشاءات، إلى جانب تطوير آليات الرصد البيئي وتحديد «النقاط الساخنة» البيئية في مختلف المحافظات، بما يضمن وضع خطط تدخل أكثر فاعلية واستدامة.

من جهته، أعرب ريننتار عن استعداد بلاده لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الجانب الفلسطيني، لا سيما في مجالات التخطيط البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، مؤكداً اهتمام بلاده بدعم المبادرات الهادفة إلى حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق الفني لبحث آفاق التعاون المستقبلي، بما يخدم رفع كفاءة العمل البيئي ودعم الجهود الفلسطينية في مواجهة التحديات البيئية الراهنة.

وفاة مواطن إثر انقلاب جرار زراعي في عمورية

في قرية عمورية، وعلى الفور تحركت قوة من مركز شرطة قبلان إلى موقع الحادث. وأضاف أرزيقات أنه جرى نقل المصاب إلى مستشفى سلفيت الحكومي، حيث أعلن الأطباء عن وفاته متأثراً بإصابته. وأشار أرزيقات إلى أن شرطة المرور باشرت إجراءاتها للوقوف على ملابسات الحادث.

البيرة- الحياة الجديدة- بحث رئيس سلطة جودة البيئة زغول سمحان، مع رئيس بعثة مملكة هولندا لدى دولة فلسطين السفير ميشيل ريننتار، سبل تعزيز التعاون الثنائي في المجالات البيئية، خاصة في إدارة النفايات، ومعالجة المياه العادمة، والتخطيط البيئي المستدام، وتطوير الشراكات الفنية بين الجانبين.

وجاء ذلك خلال لقاء عقد في مقر سلطة جودة البيئة بالبيرة بحضور كادر من الطرفين. وأكد سمحان أهمية دعم الجهود الفلسطينية في تطوير القطاع البيئي، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مواجهة التحديات البيئية المختلفة، مشيراً إلى أن العمل البيئي يتطلب تكاملاً بين مختلف القطاعات ذات العلاقة.

وتناول اللقاء عدداً من القضايا ذات الأولوية، وأكد سمحان أهمية دعم الجهود الفلسطينية في تطوير القطاع البيئي، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مواجهة التحديات البيئية المختلفة، مشيراً إلى أن العمل البيئي يتطلب تكاملاً بين مختلف القطاعات ذات العلاقة.

بيان عربي إسلامي يدين الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس

مؤكدين رفضهم المطلق لأي محاولات لضمها أو تهجير الشعب الفلسطيني. وشدد الوزراء، على أن هذه الإجراءات تمثل اعتداءً مباشراً وممنهجاً على قابلية الدولة الفلسطينية للحياة وعلى تنفيذ حل الدولتين، كما أنها تؤجج التوترات وتقوض جهود السلام، وتعرقل المبادرات الجارية الرامية إلى خفض التصعيد واستعادة الاستقرار.

ودعا الوزراء المجتمع الدولي للنهوض بمسؤولياته القانونية والأخلاقية، والزام إسرائيل بوقف تصعيدها الخطير في الضفة الغربية المحتلة، ووضع حد لممارساتها غير القانونية، مطالبين المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ خطوات واضحة وحاسمة لوقف هذه الانتهاكات، وتكثيف كافة الجهود الإقليمية والدولية للدفع باتجاه الحل السياسي الذي يحقق السلام الشامل على أساس حل الدولتين. كما جددوا دعمهم الراسخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وتجنيد دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية في الحصول على حقوقه المشروعة.

والمسيحية، مشددين على ضرورة الحفاظ عليه، مع الإقرار بالدور الخاص للوصاية الهاشمية في التاريخ في هذا الصدد. وجدد الوزراء التأكيد على أن كامل مساحة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والبالغة 144 دونماً، هي مكان عبادة خاص للمسلمين وحدهم، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري في إدارة شؤون المسجد وتنظيم الدخول إليه.

كما أدان الوزراء جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك قرار إسرائيل المصادقة على أكثر من 30 مستعمرة جديدة، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2024. وأدان الوزراء أيضاً تصاعد عنف المستعمرين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على المدارس والأطفال الفلسطينيين، مطالبين بحاسبة المسؤولين عنها، وشددوا على أنه لا سيادة لإسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة،

القاهرة- وفا- أدان وزراء خارجية جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية باكستان الإسلامية، والجمهورية التركية، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، الانتهاكات المتكررة للوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى المبارك من قبل المستعمرين والوزراء المتطرفين، ورفع العلم الإسرائيلي داخل باحاته.

وأعاد الوزراء في بيان مشترك صدر، أمس الخميس، التأكيد على أن هذه التصرفات الاستفزازية في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، تشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الإنساني، وتمثل استفزازاً غير مقبول للمسلمين في جميع أنحاء العالم، وانتهاكاً سافراً لحرمة المدينة المقدسة.

وأكد الوزراء، رفضهم القاطع لأي محاولات تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية

سفارة فلسطين في مالي تنظم فعالية تأبينية للراحلة ليلي شهيد

بلجيكا إلى فلسطين ولبنان، حيث رافقتها المخرجة في زيارتها لعدد من المواقع الرمزية، منها ضريحا الرئيس الشهيد ياسر عرفات والشاعر محمود درويش، وتنقلت معها بين رام الله وأريحا والقدس، مؤثقة حضورها السياسي والإنساني. كما استعداد الفيلم ذكرياتها عن بدايات التزامها السياسي في لبنان وفرنسا، وتوقف عند محطة عام 1982 حين رافقت الأديب الفرنسي جان جينيه إلى مخيم شاتيلا عقب مجزرة صبرا وشاتيلا، والتي وثقها لاحقاً في نصه الشهير «أربع ساعات في شاتيلا».

وقد رافقت المخرجة في فيلمها السفيرة شهيد بين عامي 2008 و2009 خلال فترة عملها في بلجيكا، حين كانت سفيرة، حيث واكبت عن قرب نشاطها على كافة الأصعدة الدبلوماسية والثقافية. وقد تم عرض الفيلم والذي تبلغ مدته 43 دقيقة في القناة الثقافية الفرنسية الألمانية. ويوثق الفيلم مسار الراحلة عبر محطات متعددة في حياتها، من



مجرد سفيرة لدولة فلسطين في عدد من الدول الأوروبية، وأخرها بلجيكا والاتحاد الأوروبي، بل كانت بحق سفيرة للقضية الفلسطينية، إذ كرست مجمل مسيرتها للدفاع عنها في مختلف المجالات الإعلامية والدبلوماسية والنضالية والثقافية. وأشار إلى أنها تنتمي إلى أسرة فلسطينية عريقة من جهة والدتها ووالدها، وأنها شكّلت جسراً حياً بين مرحلتين مفصليتين في التاريخ الوطني الفلسطيني: مرحلة النضال الوطني في أواخر الستينيات والسبعينيات، خاصة في لبنان وفرنسا، حيث انخرطت في العمل الطلابي والإعلامي وعاصرت جيلاً من مديري مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، من بينهم الشهيد عز الدين القلق ونعيم خضر وغيرهم وكانت جسراً بينهم وبين الأجيال اللاحقة وخاصة

بماكو- وفا- نظمت سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية مالي فعالية تأبينية للراحلة سفيرة فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي وبلجيكا، ليلي شهيد التي وافتها المنية في 18 فبراير الماضي، في فرنسا وذلك من خلال فعالية ثقافية أقيمت في مقر السفارة في باماكو. وتخلل الحدث عرض فيلم «ليلى شهيد: الأمل في الغربة» للمخرجة الفرنسية ميشيل كوليري الذي يستعرض مسيرتها النضالية والإنسانية، وذلك بحضور وزيرة الثقافة السابقة لجمهورية مالي، أميناتا تروري، إلى جانب نخبة من أعضاء السلك الدبلوماسي، ومستشارين من وزارتي الثقافة والخارجية، فضلاً عن جمع من المواطنين الماليين، والكتاب والصحفيين، ومواطنين أوروبيين، إضافة إلى أبناء الجالية الفلسطينية والعربية المقيمة في مالي. وأفادت وزارة الخارجية، بأن هذه الفعالية شكلت مناسبة لاستذكـار الإرث السياسي والإنساني الرفيع الذي تركته الراحلة، ودورها البارز في الدفاع عن القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وتعزيز جسور الحوار مع مختلف الشعوب.

وقال سفير دولة فلسطين لدى جمهورية مالي حسان البلعوي في مداخلة إن: «ليلى شهيد لم تكن